

خلاصة ترجمة لدراسة بحثية اصلية
بقلم : رايدر فيسر
ملاحظة : في حالة وجود اي غموض يرجى الرجوع الى النص الاصلي.

دراسة بحثية

السيستاني والولايات المتحدة والشأن السياسي في العراق من السكوتية الى الميكافيلية؟

الخلاصة

يناقش هذا البحث التأويلين والتفسيرين السائدين لوجهات النظر السياسية لآية الله العظمى السيد علي السيستاني، الزعيم الديني الشيعي البارز في العراق اليوم. ويعتقد ان تفسير النهج السكوتي التقليدي والتفسير الاكثر حداثة للميكافيلية لا يقدمان جواباً شافياً ومرضياً لما يصدر عن السيستاني، وهناك تفسير بديل يطرح نفسه يسلط الضوء على التحرك التاريخي للسيد السيستاني ما بين المواقف السلبية الخاملة والمواقف الايجابية الفاعلة.

وفي اعقاب التحرك الفاعل منذ حزيران 2003 وحتى كانون الاول 2004 عاود السيستاني الى ممارسة دور اكثر انعزالية مبدئياً تحفظاً متزايداً لتلبية أمنيات ورغبات العديد من مربيه ومؤيدي تدخله في الشأن السياسي العراقي وحصر تدخله في المسائل التي ترتبط بشكل مباشر بعقائد الشيعة ومؤسساتها. ولكن بيان السيستاني في نيسان 2006 يمكن ان يؤشر الى اسلوب اكثر فاعلية حيث نوه ولأول مرة انه يمكن للعلماء الرقابة والاشراف على الحكومة العراقية الجديدة وعدم التحرج من تشخيص نقاط الضعف. ويخلص الى القول ربما يكون دور المصالح المهنية للسيستاني كرجل دين اكثر من أي رغبة مستمرة من جانبه للتحكم والتعاطي مع الشؤون السياسية الداخلية العراقية، هو مفتاح الحل لفهم واستيعاب أي تدخل مستقبلي في العملية السياسية في العراق. ولا اساس يرجح مبدأ السيستاني كراعي وضامن للنظام السياسي (المعتدل واللا ديني) الذي يفترض ان يكون مغايراً تماماً لما هو موجود في ايران - الفكرة التي برزت بشكل واضح في دوائر القرار السياسي في امريكا وفي الدول الغربية الاخرى المتواجدة حالياً في العراق.

خلاصة عن الباحث

يحمل رايدر فيسر لقب باحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية ودرس التاريخ وعلوم السياسة المقارنة في جامعة بيرجن ويحمل درجة الدكتوراة في دراسات الشرق الاوسط من جامعة اوكسفورد، ويتضمن احدث نتاج له كتاباً بعنوان (البصرة) الدولة الخليجية الفاشلة : الانفصالية والوطنية في جنوب العراق (برلين: دار النشر ليت فيرلاج) اضافة الى نشر عدة

مقالات وبحوث حول المرحلة الانتقالية في العراق وقضية اللامركزية في جنوب العراق، وتتوفر معظم نتاجاته وبحوثه على الانترنت على العنوان: <http://historiae.org>

مقدمة

بتاريخ 2003/4/25 ومع نهاية المرحلة الاولى من الحرب في العراق نشر الكادر الصحفي لرويترز العامل في النجف التقرير التالي حول قيام القوى المحلية هناك بالتكيف مع واقع الاحتلال الامريكي.

" تقول القوات الامريكية ان رئيس مجلس المدينة الجديد هو عقيد متقاعد في الجيش العراقي يدعى عبد المنعم ولكنه يعرف ويكنى بابو حيدر - ويرأس مجلسا من الشيوخ وكبار السن بضمنهم رجل الدين المعتدل آية الله العظمى علي السيستاني . هناك غموض يكتنف كيفية تسنمه هذا المنصب. وتدعي القوات الامريكية انه برز كقائد خلال الاسابيع القليلة الماضية وقد تم اختياره من قبل القوات الخاصة والتي لاتزال تواصل التنسيق والارتباط معه . وتقول قوات المارينز انها عقدت عدة لقاءات مع هذا الرجل ولكنها رغبت في الابقاء على تبني قيامه بأسلوب التدبير والتصرف الذاتي. حيث يقول العميد كريس كونلين - قائد الكتيبة السابعة - لواء المارينز السابع : انني هنا فقط لمساعدته في حرية جعله قادرا على القيام بذلك."

من بين الشخصيات الرئيسية والعامّة في العراق الحديث التي لم يتم دراستها جيداً واسيء فهمها تبرز شخصية آية الله العظمى السيد السيستاني في النجف الاشراف. في الحقيقة اصبح السيستاني - الذي لم يكن معروفاً لغير الشيعة قبل 2003- محط انظار والشغل الشاغل لاهتمام العديد من وسائل الاعلام في اعقاب اندلاع الحرب في العراق. وبعد استيعاب وفهم النفوذ الهائل للسيستاني لدى جزء كبير من الشعب العراقي، اخذت النظريات الخاصة بـ (الرويا السياسية) لسيد النجف بالتضاعف والازدياد ، وهناك العديد من الامثلة التي تبين النفوذ القوي والمؤثر لهذا الرجل والتي اصبحت حديث الساعة لوكالات الانباء العالمية وتأثيرات وتداعيات ذلك حول الجدل الدائر بشأن مستقبل العراق.

احد التفسيرين السائدين لما يقوم به السيستاني يجعل منه صاحب (صمت وسكوت)، وبهذا النعت والوصف يشار الى هذا الرجل بانّه ليس لديه مصلحة في الشأن السياسي وان لديه مبرر ودافع ديني لاتخاذ هذا الموقف في متناول يديه وان لديه رغبة على وجه الخصوص لتحاشي أي نوع من التقارب والالتقاء بين العراق الجديد وجمهورية ايران الاسلامية حيث يتربع رجال الدين الشيعة وبقوة على سدة الحكم واجهزة الدولة، وان بعض التفسيرات تذهب الى ابعد من ذلك لتظهر ان السيستاني يفضل الفصل التام للدين عن السياسة كما هو الحال في الغرب (فصل الكنيسة عن الدولة) ، ويبدو ان هذا الطرح كان هو المهيمن والسائد لدى الغربيين وحتى لدى الكثير من الشيعة خارج العراق وقت اندلاع الحرب على العراق في 2003 ، وقد شكل ذلك عاملاً مساعداً في العديد من الرؤى المتفائلة حول كيف سيتصرف العراق الجديد الموالي للغرب ويشمل ذلك تبني هذا البلد لمبادئ العلمانية التركية او ماليزيا وانه يمكن اشباع المشاعر والعواطف الاسلامية المتنامية في صفوف العراقيين من خلال بعض الفقرات والبنود المنمقة في الدستور، من قبيل النصوص التي تقول بوجود ان يكون رئيس الدولة مسلماً او ضمانات بابقاء يوم الجمعة عطلة رسمية، وعلى الاغلب كان ينظر الى (صمت) السيستاني بانه ضمانته انه لن يصر الى نسج النموذج الايراني على الساحة العراقية ولن يرى هكذا احتمال النور في العراق الجديد .

ولكن بعد 2003، أصبح واضحاً ان السيستاني والى حد ما لعب دوراً خطيراً في السياسة العراقية وبدا ان اطروحة (الصمت) السيستانية قد افل نجمها وبرز بدلاً من ذلك اطروحة مضادة أصبح معها السيستاني شخصية من الطراز الميكافيلي، وقد تقلص دور رجال الدين الشيعة في العراق ونشاطاتهم الى بحث ذو غرض واحد يتمثل في الوصول الى افضل وضع في السلطة السياسية الموالية للطائفية - وبدأ يبرز الحديث عن تورط ايراني كبير وعلى نحو متكرر. وينظر الى القيادة السياسية الشيعية في العراق على انها ثنائية المحور المتكون من السيستاني وعبد العزيز الحكيم (المجلس الاعلى) مع قيام السيستاني بتوفير الغطاء والشرعية الدينية ويقوم الحكيم بالتأكد من ترجمة ذلك الى نجاحات انتخابية .

ان موضوع نقاش هذا البحث يرى ان كلا التفسيرين السائدين لتصرفات السيستاني يثيران الاشكال لكونهما يستندان الى مصادر غير مؤكدة. وبسبب شخصية السيستاني المقلدة في الكلام والراغبة عن الاكثار من التصريحات، فقد كثرت الاشاعات والتقولات غير الموثوقة وتعد هذه المصادر قنوات مشكوك فيها بالنسبة للصحافة الجادة في عالمنا اليوم.

وقد خسر هؤلاء الاعلاميون جوهر الحقيقة فيما يخص تحليل شخصيته والذي صرح وبشكل محدد انه لن يتم اعتماد أي تصريحات تنسب اليه ما لم تكون تحمل توقيعه وختم مكتبه الخاص. اذن من يتولى نشر الصورة الاعلامية والصحفية للسيستاني؟ يتعذر على اغلب الصحفيين تغطية هذا الجانب للتعقيدات الامنية واللوجستية في العراق وخاصة خارج حدود المنطقة الخضراء ولم يتسنى لهم اجراء مقابلة مع السيستاني وبدلاً من ذلك ركزوا على ما يذكر عن هذا الرجل من خلال مستشاريه المقربين او وكلائه وممثليه .

الاستناد الى فتاوى وبيانات السيستاني في الدراسة الحالية

لقد برزت ثلاث فترات مميزة لما يصدر عن السيستاني، المرحلة الاولى: ففي الفترة لما قبل حزيران 2003، بقى السيستاني مخلصاً الى النمط التقليدي للحوزة ورافق ذلك الالتزام نهج ينأى عن الشأن السياسي على غرار اسلافه اتباع النهج السكوتي (الهادئ) ومن ثم بين حزيران 2003 وتشريع الاول 2004، تحول الى اسلوب اكثر نشاطاً وفاعلية مما اثر وبشكل كبير على العملية السياسية الانتقالية في العراق ولا سيما تنظيم الانتخابات، ولكن منذ تشرين الثاني 2004 وحتى نيسان 2006 كانت هناك دلائل تشير الى رجوعه الى حالة العزلة والخلوة مع إيلاء اهتمام متجدد بالمسائل ذات الصلة بعقائد الشيعة وحماية بنيتهم التحتية الدينية وربما يكون من خلال احدث بيان له في نيسان 2006 قد تبني اسلوبا اكثر فاعلية حيث نوه ولاول مرة انه يمكن للعلماء الرقابة والاشراف على الحكومة العراقية: ان تدرج السيستاني بين هذه الادوار المختلفة جداً وتداعياتها على المشهد السياسي العراقي واستشراف المستقبل بشكل المحور الرئيسي للنقاشات القادمة.

النهج الديني التقليدي وعلاقته بالشأن السياسي قبل 2003

ان اقتفاء اثر مفهوم (الدولة) في المدرسة السيستانية يعد في ذاته تحدياً، تحفل بياناته بارشاد الناس حول كيفية التعامل مع المجتمع بشكل اكثر عمومية واسداء النصح للقراء وبالتفصيل

التام حول قضايا من قبيل الصحة الشخصية والتعامل مع الاطعمة والعلاقة الجنسية، ولكن السياسة ليس لها نصيب في هذه الكتب الخاصة بالسيستاني - مثل اللامركزية والفيدالية على الاطلاق.

والسبب في ذلك يعود الى ان مفهوم الدولة يعد مفهوماً اشكالياً من حيث الاصل بالنسبة للاسلام الشيعي وهذه الخصوصية الشيعية لا تتوافر في النهج السني حيث من الناحية النظرية لا يتمتع أي فرد بأي امتياز خاص على الاخرين ويعد الكفاح لانشاء دولة اسلامية طبقاً للقانون الاسلامي امراً طبيعياً وطموحاً مشروعاً وليس خلافياً.

اما بالنسبة للشيعية فالامر يختلف حيث وطبقاً للعقيدة الشيعية التي تؤمن بالائمة المعصومين الذين يرثون النبي ويقومون بدور الحلقة والربط بين الله والبشرية وقد اختفى الامام الثاني عشر للشيعية ودخل في حالة غيبة في القرن التاسع الميلادي وبحسب الشيعة فان مقاليد الحكم السياسي العليا تخضع للامام الغائب وهذا يعني ان أي مشاريع سياسية يدخل بها الشيعة في العملية السياسية تنطوي على نوع من الاغتصاب والاستيلاء غير الشرعي بمواجهة الامام الغائب.

وعبر التاريخ وجد العلماء الشيعة ثلاث اجوبة مختلفة لهذه المشكلة . الاول تبلور من الثورة الدستورية الفارسية (حركة المشروطة) وتشكل من فكرة وجود مجلس علماء يمكن ان يصون ويضمن التصحيح الاسلامي لقوانين الدولة وهكذا اضعاء الشرعية على الدولة حتى في زمن الغيبة. اما الحل الثاني تبلور في الثورة الاسلامية في ايران عندما قام اية الله الخميني بتطبيق مفهوم ولاية الفقيه ومنح رجال الدين السلطة التنفيذية ان الحل الثالث - وهو الحل التقليدي - ظل مهيمنا في اماكن كثيرة في العالم الشيعي بضمنها النجف عبر القرن العشرين : وهو المبدأ القائل ان على العلماء الشيعة الابتعاد عن الدولة وعدم الوقوع في شرك مواقع سلطتها. وفي آيار 2003 حذر السيستاني رجال الدين من تبوء مناصب سياسية وحدد دورهم في تقديم المشورة العامة.

دخول المعتكك السياسي من حزيران 2003 وحتى كانون الاول 2004

لقد دخل السيستاني المرحلة السياسية في العراق ما بين هذين التاريخين، فقد تحول وعلى نحو مفاجئ كناطق سياسي متمرس معطياً توجيهاته للعملية السياسية في العراق ودخل في حوارات مع المجتمع الدولي واجبر امريكا في ان تعيد النظر في بعض سياساتها متخلياً عن بياناته ومحركاته التقليدية في الفتاوى ومتبنياً اساليب اكثر دبلوماسية وحول في غضون اشهر مقره في النجف الى اهم مكان في العراق مستقطباً القادة السياسيين.

وقد كانت فتوى السيستاني الشهيرة بتاريخ 26 حزيران والتي وضعت حداً لصمته في الشأن السياسي في رده على استفتاء حول نية الامريكان تعيين لجنة تتولى كتابة الدستور العراقي الجديد والقيام بتعيين اعضائها وقد كان رد السيستاني قوياً: ان هذه السلطات (الامريكان) ليس لها الحق والتفويض في تعيين اعضاء اللجنة المسؤولة عن كتابة الدستور بل راح بعيداً في اقتراح افكار خاصة بهذا الشأن وهو ان يخضع هذا الدستور بعد الانتهاء من كتابته من قبل مجلس منتخب الى استفتاء شعبي عام ليتم المصادقة عليه من قبل الشعب. وقد كرر السيستاني موقفه هذا مرات في مواطن عديدة في عامي 2003 و 2004 وبالتالي حمل الولايات المتحدة للتحرك بوتيرة اسرع نحو الانتخابات.

وبرز موضوع هام آخر في رسائل السيستاني السياسية في عام 2004 تمثل في اصراره على الوحدة الوطنية ورفضه جميع اشكال الانفصالية والطائفية. وقد بدا هذا المطلب اشد وضوحاً في

معارضته لقانون ادارة الدولة المؤقت والذي لاقى اذانة من لدن السيستاني لتكريسه التقسيمات الطائفية والعرقية.

وبعد ذلك جاء دور قطف الثمار من خلال بلوغ حملة السيستاني لرعاية الانتخابات ذروتها في اكتوبر 2004 وقد تقرر اجراء الانتخابات في كانون الثاني 2005، وقد اصدر فتوى بوجوب المشاركة في الانتخابات القادمة على جميع الناخبين المؤهلين.

ومنذ تلك الفتوى اصبح ينظر الى المشاركة في الانتخابات على انها واجب ديني. وقد جاء تدخل السيستاني في الشأن السياسي العراقي في هذه المرحلة ولكن بطريقة هادئة ويعد هذا هو التطور الثاني الذي يتصل بفهم رؤية السيستاني نحو السياسة: وهو النقاش المتزايد حول رأي السيستاني حول مبدأ الامام الخميني لحكم العالم الديني (ولاية الفقيه) المبدأ والنظرية التي تضع كل السلطة السياسية للشريعة في العالم بايدي رجل الدين الاعلم حتى ظهور الامام الغائب، ويقوم هذا العالم بتوجيه المجتمع في الشؤون الدنيوية والروحانية وما شابه، وقد اجاب السيد السيستاني على هذا التساؤل من خلال اقراره بولاية الفقيه كمفهوم يحمل معنى واسع وحديث بينما امتنع استاذ السيد الخوئي عن تقديم مثل هكذا تفسير عام، فبحسب الخوئي تنطبق ولاية الفقيه على قانون الاحوال الشخصية فقط ذات الصلة بـ (الامور الحسبية) حيث يمكن استخدامها لتبين سلطة الولي على القاصرين وهذا لا يتماشى تماماً مع ما يراه السيستاني والذي يقول الآن بان هذه السلطة الدينية تنطبق على الشؤون العامة والتي يستند عليها المجتمع الاسلامي.

النقطة الثانية اوضح واعرب عن ارتياحه بفكرة وجود رجل دين واحد يضطلع بمسؤولية جميع الشيعة في العالم.

وفي اجابة له عن سؤال حول نطاق ولاية الفقيه وحدودها وهل تنطبق على كل المسلمين في العالم ام فقط حيث يمارس الولي الفقيه سلطته الفاعلة ويكون مبسوط اليد فيها فقد اعلن دعمه وتأييده للخيار الاول.

اذن من هو هذا الولي الفقيه؟

يجيب السيستاني: العالم العادل الذي يحظى بالقبول من لدن جميع المؤمنين. وهل هناك حدود وقيود لهذا الحكم؟ لا يوجد في مجال الشؤون الاجتماعية ما لم يخالف ما هو منصوص وثابت قطعاً في القرآن واحاديث الرسول (السنة). وهذا يوضح لنا اختلاف الرأي في هذه المسألة بين السيستاني وسلفه الخوئي حول ولاية الفقيه حيث لم يكن يرغب الاخير حتى بمفهوم ولاية الفقيه واقرارها كمفهوم في المستوى الاجتماعي العام.

بحسب الخميني فان المسؤوليات السياسية التي تناط بالفقيه تكون مركزية، بينما على النقيض منه لم يشر السيستاني ابدأ بشكل مباشر الى مفردات (السياسة) او (الدولة) عند مناقشة ولاية الفقيه ولم يذكر ايضاً أي دور مؤسسي للولي الفقيه.

ولكن لا ريب في ان السيستاني يعد فقيهاً سياسياً وناظراً ومؤثراً. ففي فتوى له باللغة الفارسية نشرت على موقعه في 2005 اقر بسلطة الفقيه في اعلان الجهاد. ومن الاهمية بمكان القول ان السيستاني نفسه يعتبرانه بملك الحق والواجب لارشاد اتباعه ومريديه في المسائل السياسية من قبيل العلاقة مع اسرائيل.

ومن الجدير ذكره وفي سياق التعامل مع قضايا مثل التعامل والتجارة مع اسرائيل، فان تكرار السيستاني لموقفه المعادي لاسرائيل في الفترة التي اعقبت سقوط البعثيين يوضح بان البيانات السابقة حول هذا الموضوع لم تكن مجرد دعايا تم اصدارها على مضض تحت ضغط واكراه

النظام القمعي السابق، وبالنسبة للفتاوى التي تحظر بشكل محدد بيع الملكية والعقارات الى "الصهاينة" الاسرائيليين (بدلاً من وصفهم باليهود والذين سبق ان جعلهم السيستاني كأى اقلية غير مسلمة أخرى) فانه في هذا الاطار قد قام بتسييس الموقف بالتأكيد فلذلك فان مفهوم (الشؤون الاجتماعية) يمكن ان ينطوي على قضايا ذات طابع حكومي وحتى دبلوماسي.

اذن من عنى السيستاني وقصده بالفقيه عندما اصدر هذه الفتاوى؟ انصار ومؤيدي النظام الايراني هللوا فرحاً عندما اطلعوا على هذه الفتاوى والوثائق على انها تشخص وبدون شك الفقيه وتشير الى قاندهم وزعيمهم الامام علي الخامنئي، على اية حال لا يوجد اشارة الى اسم الخامنئي في فتاوى السيستاني.

يبدو من المحتمل وبشكل كبير ان السيستاني كان يقصد في الفقيه عالماً تقليدياً في مدرسة النجف التقليدية وبوصفه رجل دين كبير يتمتع بسلطة دينية كاملة ولكنه في نفس الوقت لا يتولى بشكل مباشر اي منصب رسمي.

ان موضوع (ولاية الفقيه) لم يؤثر بشكل كبير في تدخل السيستاني في الشأن السياسي العراقي في هذه المرحلة.

العودة الى العزلة والانزواء؟ كانون الاول 2004- كانون الثاني 2006

ان احصائية للبيانات العامة التي اصدرها السيستاني في الفترة التي اعقبت كانون الاول 2004 تظهر ان آية الله السيستاني بدأ يعود تدريجياً الى تبني موقف اكثر سلبية وتحفظاً ازاء العملية السياسية في العراق ففي الاشهر الـ (17) التي سبقت تلك الفترة، اصدر 40 بيان، 14 منها على الاقل تعاطت مع القضايا الانتقالية في الشؤون السياسية العراقية بينما تراجع هذا العدد الى 15 بيان في الـ (14) شهر التي تلت تلك الفترة و 3 منها فقط تتعامل مع عملية ايجاد نظام سياسي جديد للبلد اصف الى ذلك فان نبرة السيستاني اختلفت ومالت الى الخفوت. توقع الكثير ان يصدر السيستاني فتوى اخرى لانتخابات كانون الثاني 2005 لتقديم التوجيه والارشاد للشريعة في اول ممارسة لهم للعملية الديمقراطية في العراق منذ الخمسينات، ولكن في الاخير لم يتم اصدار أي فتوى وبدلاً من ذلك وفي كلا الجانبين، اتسعت التفسيرات الميكافلية، حيث لم يرغب السيستاني في الارتباط بشكل مباشر وقوي مع أي طرف لتفادي أي ضرر قد يلحق بموقعه ومكانته بصفته الوسيط النافذ والمؤثر الوحيد والمثالي في الشأن السياسي العراقي، او ان السيستاني قرر بالفعل دعم الائتلاف العراقي الموحد ولم يرغب بالادلاء عن آرائه على الملأ.

ولكن تبع ذلك فترة صمت وسكوت جانب السيستاني فبعد مفاوضات شاقة ومرهقة تسلمت الحكومة العراقية الجديدة الحكم في آيار 2005 وانطلقت المداولات والتحضيرات الخاصة بصياغة الدستور العراقي الجديد ولكن تفاعل السيستاني مع الاحداث والملف السياسي شهد فتوراً.

وشهدت المفاوضات الخاصة بالدستور نقاشات محتدمة وخاصة فيما يتعلق بالفيدرالية وحسمها وكثرت الشائعات والشائعات المضادة في هذا الاطار ويذكر ان اول من تبني فكرة الفيدرالية الشيعية هو المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ثم اتسع نطاق نقاشها وتداولها على الصعيد الدولي كشائعات حول قيام دولة شيعية انفصالية، ولم يبدي السيستاني موقفاً واضحاً في هذا الشأن واعلن مرجع ديني كبير في النجف (محمد اسحاق الفياض) في 31 آب 2005 تأييده للمسودة النهائية للدستور (والفيدرالية) ولكن السيستاني لاذ بالصمت. وفي 2005/10/12 تم الاتفاق على بعض الاضافات في المسودة لتبديد مخاوف السنة العرب واستقطابهم لقرار

الدستور ويبقى الامتياز الالهم الذي اتفق عليه هو امكانية تعديل الدستور في البرلمان القادم في دفعة واحدة وبموافقة الاغلبية المطلقة بدل (الثنتين) في البرلمان.

وفي اليوم التالي خرج مكتب السيستاني في النجف ببيان جاء فيه نظر سماحة السيد ان يشارك المواطنين في الاستفتاء ويصوتوا لمسودة الدستور ب (نعم) بالرغم من عدم خلوها من بعض التحفظات .

وقد ساعدت فتوى السيستاني هذه على اقرار الدستور وبشكل كبير في يوم الاستفتاء ولكن البيان لم يظهر في الحقيقة انه يعبر عن حماسة كبيرة للدستور وكان مغايراً تماماً عن مطالب السيستاني الواضحة والمكررة للانتخابات الديمقراطية خلال 2003 و2004 .

ومن جديد جاء دور الانتخابات البرلمانية الحاسمة لتشكيل حكومة دائمة وحصلت قائمة الائتلاف على الرقم (555) وحاولت مرة اخرى التقرب من السيستاني لاخذ مباركته ورعايته لهذه القائمة ولكن السيستاني لم يعطي جواباً واضحاً ولم يبارك أي قائمة انتخابية .

ولكن وردت تقارير تفيد بان السيستاني قد اعلن بوضوح دعمه للائتلاف وكشف النقاب بانه حذر اتباعه من القوائم العلمانية والمناطقية والقوائم الصغيرة. واهم ما في هذا البيان التحذيري انه لم يحمل التوقيع المعتمد وختم مكتب السيستاني واسلوبه مغاير لما درج عليه السيستاني في بياناته الاخيرة . ومع اقتراب موعد الانتخابات اخيراً اصدر السيستاني فتوى تحمل توقيعه وختم مكتبه كما ينبغي، ولكن المشكلة بالنسبة للائتلاف كانت في مضمون هذه الفتوى حيث جدد السيستاني تأكيده على اهمية المشاركة في هذه الانتخابات من دون تأييد قائمة بعينها كما كان يتمنى الائتلاف ولكن مع اشارة محددة الى انه يجب عدم تشتيت الاصوات وتعريضها للضياع، وعلى الرغم من ذلك فقد اخبر عمار الحكيم حشداً جماهيرياً في كربلاء ان الائتلاف هو (يد المرجعية) وهو يتبع اوامرها ويتصرف طبقاً لتعليماتها، وعلى نفس النمط والمنوال نوه السيد عبد العزيز الحكيم في حشد جماهيري في ميسان الى ان هذا الائتلاف قد تأسس بمباركة الامام السيستاني وقد اتت هذه الاساليب اكلها حيث فاز الائتلاف بشكل اكبر حتى من الانتخابات السابقة.

تأويلات وتفسيرات

لقد جاءت العديد من بيانات السيستاني نتيجة الى الضغط الهائل من لدن الساسة الذين لجأوا اليه لاكتساب الشرعية الدينية فمنذ خريف 2003 اصبح مقر اقامة السيستاني (البراني) يعج بالزائرين ويبدو ان اغلب ضيوفه جاءوا بدون ان يدعواهم احد، وهذا تقليد مألوف في تاريخ العراق .

ولكن مع الاسف هناك تناقضات وعدم دقة في نقل التقارير وما يصدر حقاً عن الزعامة الدينية فعلى سبيل المثال خذ التقرير التالي الذي يبين عدم الوضوح والضبابية: "في محاولة لكسب تأييد السيستاني زار ممثلين عن حزب الدعوة التابع للجعفري النجف بحثاً عن مصادقة السيستاني وتأييده وقد نوها الى ان السيستاني اقر وصادق على مرشحهم ابراهيم الجعفري، ولكن احد مساعدي السيستاني قال بان الزعيم الروحي السيستاني اقترح بشكل غير مباشر انه يجب على الجعفري التنحي. واشترط هذا المساعد عدم ذكر اسمه لحساسية الخلاف والموقف". ويمكن ان يقدم لنا هذا مثالا في كيف ان السيستاني يفضل احيانا في عدم تبني سياسة محددة."

ومن اجل فهم طبيعة دور السيستاني هو قيامه بدور المدافع عن المدرسة الاصولية التقليدية للشريعة.

ومع سقوط صدام في 2003 تعرض احتكار المجتهدين للحوزة الى الخطر والتهديد وظهرت حركات شيعية الى السطح يقود اكثرها رجال دين شباب لم يمضوا سوى فترة بسيطة جداً في الدراسة الدينية، وتعرضت حتى حياة السيستاني الى الخطر وانتشرت شائعات واسعة بان يتم نفيه خارج العراق، واتهمه الكثير من التيار الصدري بانه قتل من شأن النجف وجعله مكان حامل للعلم وبذلوا جهوداً ومحاولات للتعريف بما يسمى بـ (الحوزة الناطقة) وضمان هيمنتها على النجف من خلال الاستيلاء على البنى التحتية الدينية في المدن المقدسة العراقية، وبعد اشهر قليلة قاموا بتأسيس مؤسسة عسكرية تحت اسم (جيش المهدي)، وربما يكون التدخل السياسي للسيستاني من حزيران 2003 وحتى كانون الاول 2004 جاء كرد فعل لهذا التحدي بشكل جزئي، فقد قام بوقف أي تعامل او صلة مع هذه (الحوزة الجديدة) وعدم الاعتراف بافعالها وما يصدر عنها ، وقد واجه اتهام السيستاني بانه يمثل (الحوزة الصامتة) من خلال تدخله الفاعل ونجاحه في ذلك فمثلاً اصدر بياناً ادان فيه الاعتداءات على الكنائس في بغداد والموصل، وفي الحقيقة لم يكن ذلك كرد فعل واستجابة لطلب فتوى ولكن كان بمثابة اعلان بناءً على رغبته. وتم اصداره في سياق الحملة التحريضية ضد المسيحيين من جانب الصدريين .

وفي هذا السياق من المهم ان نعرف ونتذكر طبيعة وملابسات الوضع الانتقالي في العراق في الفترة التي قرر فيها السيستاني الخروج الى العلن وكسر صمته بين عام 2003 و 2004 قبل وقت طويل من فوز الائتلاف بالانتخابات ، حيث كان الوقت آنذاك لصالح هؤلاء العائدين من المنفى مع تصاعد الحديث عن قيام عراق غير عربي و علماني بعلم جديد وحتى عاصمة جديدة واوشك الحكام الامريكان والبريطانيون على ارتكاب نفس الاخطاء القديمة السابقة واعادة اخفائاتهم السابقة ايام الانتداب البريطاني من خلال التخطيط المحير لتعيين حكام سنة في مناطق ذات اغلبية شيعية مثل البصرة والنجف والتخطيط لعملية دستورية يمكن ان تأتي باحزاب واطراف غير منتخبة، وصار ينظر في النجف الى بروز اياد علاوي كرئيس للوزراء في 2004 (بدلاً من حكومة التكنوقراط مثلاً) بانه استمراراً لنموذج نظام البعث ولكن بغطاء شيعي ظاهرياً باعتباراه محسوب على الشيعة، وقد استطاع السيستاني من خلال اصراره على مبدء الانتخاب (شخص واحد وصوت واحد) ان يرفع ويعالج الحيف الكبير الذي عانى منه الشيعة في التاريخ العراقي الحديث وقد فعل ذلك في اسلوب وشكل غير طائفي من دون ان يخذش سمعته العلمية والدولية.

وحتى في موضوع ولاية الفقيه فلو تفحصنا فتاويه من خلال عدسات (التشيع القديم) لوجدنا انه بدلاً من اتباع ولاية الفقيه على الطريقة الخمينية، تبنى مفهوم ولاية الفقيه المطعمة بالسياسة نيابة عن التشيع التقليدي، وعلى مايقال فقد شاطره في هذا الموقف اية الله العظمى البروجردي في بعض تصريحاته في الاربعينات.

وبناء على هذا التفسير فان التدخل المحدود للسيستاني في الحياة السياسية في العراق بين 2003 و 2004 ليس بغريب على النهج الشيعي العريق، وهذا التدخل في السياسة يدخل في تقليد التدخل العرضي غير النظامي والذي يعود تاريخه الى قضية مقاطعة التمباك الشهيرة لاية الله الشيرازي في عام 1891م، وهو منهج ليس بالصامت تماماً ولا بالبيريوقراطي ولا بالميكافيلي بدرجة كبيرة، وبدلاً من ذلك يستند الى السلطة الكاريزمية والقدرة على قيادة رجال الدين الشيعة وجعلهم يتدخلون في نقاط مختارة من خلال جرة قلم تلهب النقاش السياسي بشكل فاعل اكثر مما يتسنى للسياسة المحنكين فعله في اجتماعاتهم).

الاستحقاقات القادمة

هل انتهت مهمة السيستاني في الشأن العراقي الآن؟

في كانون الثاني 2006 وبعد فترات طويلة من الصمت، انضم السيستاني لادانة الرسوم الكاريكاتورية المهينة للنبي محمد وكذلك استخدم لغة شديدة على غير عادته وهو يستنكر ويدين التفجير الارهابي ضد مرقد الشيعة في سامراء - هذا الاعتداء الذي افرز تداعيات تخطت وتعدت حدود العراق اذ انه شكل ضربة لاحد مقدسات الشيعة الهامة، وهذان التدخلان يعدان ضمن الامور التي يفضل السيستاني التدخل بها كونهما يقعان ضمن اختصاصه كرجل دين بارز للشيعة، ولكن تبقى امكانية تدخله في العملية السياسية المنتظمة في العراق قائمة.

وهناك ثلاث تقاطعات رئيسية محتملة يمكن ان يتدخل فيها السيستاني وهذه المحاور الثلاث هي : الهجمات الارهابية ضد الشيعة ومسألة الفيدرالية وتركيبية المحكمة الدستورية العراقية. وتصاعدت الدعوات والنداءات للسيستاني بشكل متكرر للقيام بدور اكثر فاعلية في مواجهة الارهاب ولكن بالنسبة له فان القيام بذلك يتطلب القيام بعملية اعادة توجيه سياسية كبيرة، ولحد الآن فان هذا النهج الذي محوره العقيدة والمثالية هو السائد، فلو افترضنا جدلاً حدوث اعتداء على هدف شيعي كأن يكون مرقد زينب بنت الامام علي في سوريا فانه يستدعي ردود افعال فورية قوية من جانبه اكثر من حدوث هجوم ارهابي على هدف شيعي غير ديني في العراق، ويذكر التاريخ بامثلة من هذا القبيل والموقف غير الطائفي لآبو الحسن الاصفهاني في الثلاثينات خير دليل على ذلك.

لا يوجد بيان عن السيستاني يتطرق الى الفيدرالية بشكل صريح وواضح، ان الدستور الجديد لا يؤسس فقط ويشرعن تركيبة الدولة الفيدرالية للعراق ولكنه يرفع ايضاً بعض القيود ضد الكيانات الفيدرالية الموالي للطائفية والتي وردت في قانون ادارة الدولة لعام 2004.

هل سيتدخل السيستاني اذا اتضح ان تنفيذ الفيدرالية في العراق سيفضي الى تعزيز وترسيخ الاتجاهات والميول الطائفية؟ ماذا لو شرع المجلس الاعلى في تطبيق متبنياته الفيدرالية الاكثر طائفية والدعوة الى انشاء اقليم الوسط والجنوب من تسع محافظات؟ عندها هل سيقف السيستاني ويكرر ما قاله في مطلع 2004 في اجابة مكتوبة له لمراسلي الـ (سي أن أن) من ان الشيعة والسنة سيهبون سوياً لحماية الوحدة الوطنية لبلدهم؟ هل سيتخذ السيستاني موقفاً في حال قيام مشروعين فيدراليين متنافسين الى الجنوب من بغداد، احدهما يؤيد الوحدة الفيدرالية الشيعية لتسع محافظات على اساس موالي للطائفية (اقليم الوسط والجنوب) والآخر فيدرالية لاتستند الى الطائفية تتألف من ثلاث محافظات فقط (اقليم الجنوب اي البصرة وذو قار وميسان)؟

ان الاجابة على ذلك قد تأتي في عام 2006 عندما سيتم طرح الدستور المعدل للاستفتاء وعندما تبرز التماسات الساسة الشيعة لطلب المشورة والتوجيه من السيستاني الى السطح من جديد. استناداً الى ما حدث في تشرين الاول 2005 فان تدخل السيستاني ضد الفيدرالية يبدو بعيداً، فرغم دعمه وبياناته التوكيدية لفكرة التعايش بين السنة والشيعة في دولة واحدة، فان هذا التمني لرجل دين شيعي يكون مهياً للوقوف بحزم لدولة واحدة وموحدة ربما تلقى صدىً في مكان آخر - لمجتهدين امثال محمد اليعقوبي ومحمد حسين فضل الله (الذي لا زال مشهوراً لدى العديد من انصار حزب الدعوة) والى رجال دين طموحين من قبيل مقتدى الصدر.

هل يمكن للسيستاني ان يقوم بدلاً من ذلك بتغيير رأيه ويتحول الى موقف داعم للفيدرالية؟ ماذا لو اوصت اللجنة البرلمانية التي عهد اليها تعديل الدستور الحالي بتأجيل تطبيق الفيدرالية

الى الجنوب من بغداد حتى فترة البرلمان القادم في عام 2009 وقام المجلس الاعلى (نصير الفيدرالية الشيعية وراعيها) بطلب الفيتو؟

ايضاً انه تساؤل حساس من الناحية الفرضية البحتة، فان التحالف الصامت مع المجلس الاعلى وتنفيذ الفيدرالية في العراق يمكن ان يعود بالنفع على السيستاني بما ان المجلس الاعلى ليس لديه رجال دين مجتهدين كبار مؤهلين لتهديد مكانته المرموقة ويبدون قانعين في الركون اليه لكسب الشرعية الاسلامية - على العكس من هؤلاء المدافعين عن الدولة الواحدة مثل بعض الصديين المواليين للمجتهد محمد اليعقوبي.

ولكن هذا الخيار سيتعارض مع ايدولوجية السيستاني المناهضة للطائفية ويثير اشكالاتاً بحسب النظرية الشيعية السياسية: ففي حالة ان تم التخلي عن اطار نظام الدولة القائم (وذلك باسم الوحدة الشيعية الطائفية) سيكون من الصعب بمكان الجدل ضد الاندماج الكامل لايران والاجزاء الشيعية من العراق.

وهذا بدوره سيعرض السيستاني الى مجموعة مشاكل لا سيما فيما يخص التنافس العلمي بين النجف وقم والتحدي من رجال الدين من انصار الفكر الخميني - ناهيك عن احتمال التعايش الصعب مع من يدعي انه الولي الفقيه (الامام الخامنئي) وبالمحصلة تنطوي جميع الاحتمالات على خطورة للسيستاني للمجازفة في ما يمكن ان يكون نزعات وميول عرضية وسريعة الزوال في السياسات الشيعية. وبدلاً من ذلك تجنب الاخذ بزمام الامور في مسألة الفيدرالية برمتها - فعلى سبيل المثال فعند رفض اصدار أي فتوى للاستفتاءات القادمة حول هذا الموضوع (الفيدرالية) - قد يثبت في نهاية المطاف شجاعته كأسلوب أكثر اماناً من وجهة النظر التي تستند الى مصالحه المهنية وعقيدته الثابتة.

التحدي الثالث في المستقبل يكمن في تركيبة المحكمة الاتحادية العليا والتي من المقرر حسمها من خلال تشريع خاص يتطلب اغلبية الثلثين في البرلمان، وستكون مهمة هذه الهيئة اقرار بند الدستور الجديد - والذي يمكن ان يكون الاقرب والاعلى للسيستاني - والذي ينص على عدم سن أي قانون يتعارض مع احكام الاسلام الثابتة ، وستكون اما مجرد محكمة دستورية عادية مؤلفة من قضاة محترفين او محكمة على غرار مجلس الخبراء في ايران - وهذا يعتمد كله على اجراءات الانتقاء والتوازن الدقيق كما محدد في القانون المفصل . لقد اعطى السيستاني موافقته الصريحة في وقت سابق على المبدء العام القائل بالألا يتعارض أي تشريع مع ثوابت احكام الاسلام.

وهذا يتماشى مع جميع فتاواه الخطية في التسعينات ايضاً ولكن سيتعين عليه الآن التفكير في الذهاب الى ما وراء الالزام الاسلامي العام في الدستور في اتجاه ادخال افكاره حيز التنفيذ والتطبيق في مؤسسات قضائية محددة في الشأن السياسي العراقي الجديد، وسيتعين عليه البت فيما اذا يتوجب عليه العمل بفاعلية لضمان هيمنة رجال الدين في المحكمة الدستوري وبالتالي تبدو اكثر تشابهاً بمؤسسات اول برلمان دستوري فارسي او حتى مجلس الخبراء الحالي في ايران، وعليه ان يأخذ بنظر الاعتبار الطلب او القبول بدور في اختيار القضاة الدينيين الذين سيتولون امر المحكمة.

يمكن ان تثير هذه الامور تساؤلات صعبة حيث انها تمس دور رجال الدين بدرجة اكبر مما هو عليه في قضية الفيدرالية . ومن ناحية اخرى تلقي المحكمة الدستورية بظلالها كتركيبة اشبه بالقصص الحديدي يمكن ان تجرد العلماء المجتهدين في العراق من بعض تأثيرهم الديني ومن استقلالهم التام.

ويمكن ان يجدوا انفسهم يجرون الى الصراع من قبيل التوتر الحاصل نتيجة رغبتهم وتفضيلهم في رؤية النساء يرتدين الحجاب في الاماكن العامة - وفي هذا السياق يدافع البعض عن استخدام محدود من تطبيق هادي بهذا الخصوص - وحظر الدستور غير المشروط حول العنف الداخلي. ومن ناحية اخرى سيكون رجل الدين التقليدي قوة رائجة للكثير من العراقيين، حيث يمكن ان يقوموا ايضاً باداء قوة (الوسطية والاعتدال) إزاء رجال الدين والاسلاميين الراديكاليين الاصغر سناً.

وعلى وجه التحديد وفي هذا السياق يمكن ان تشير لفظة (الاعتدال) الى الدفاع عن خطوط حمراء معينة مترسخة في جذور الثوابت الاسلامية ولكن تقوم الجماعات المتشددة الجديدة الشابة بالسعي الى تجاوزها (مثل الصدريين) من قبيل مبدأ التعايش السلمي مع الاقليات غير المسلمة. وكذلك حيث لا تقدم النصوص الشرعية جواباً او تبدو مبهمة ويكتنفها عدم الوضوح ولكن يطالب فيها الراديكاليون الشباب وعلى نحو متهور بالتقيد بالتشريعات المستجدة (منع العديد من اشكال حلق الشعر وتحريم أي نوع من الموسيقى "الغربية" وما شابه) يمكن ان يقوم رجال الدين التقليديون باداء دور معتدل حقيقي .

واذا ما اريد استقاء تجربة الماضي، ينبغي على السيستاني تبني أي اجراءات من شأنها تعزيز مكانته المهنية ضمن طبقة رجال الدين الشيعة والسعي لدرء حدوث أي تطلعات في مجال الشريعة الاسلامية من قبل من تعوزهم الخبرة والتمرس او من قبل المستحدثين ممن تتلمذوا على ايدي المجتهدين من المدرسة الخمينية في ايران.

ويبدو ان الحل العملي يتمثل في الترويج والدفع ببعض المجتهدين الشباب ممن نهلوا من الحوزة العلمية التقليدية في النجف كمرشحين للمحكمة الدستورية - والذين يمكن ان يقوموا بدور التنسيق والارتباط مع رجال الدين الكبار - والذين (اي رجال الدين الكبار) يمكن ان يحافظوا على مكانتهم العريقة واستقلالهم الذاتي الكامل.

اي من رجال الدين يمكن ان يرث مقام وتركه السيستاني في الشأن السياسي العراقي عند ارتحاله؟

ربما يكون السؤال قد صيغ بشكل خاطئ ويفترض ان يبرز رجل دين واحد ويتربع على العرش والمكانة التي يتمتع بها السيستاني الآن، على أية حال فان التشيع قد مر عبر التاريخ بفترات طويلة عندما كان يتبارى عدد من رجال الدين للتنافس للحصول على مرتبة الاعلمية وربما قد لا يكون أياً من المجتهدين (المراجع) العراقيين الآخرين والذين يوصفون بشكل معتاد على انهم يأتون في المرتبة الثانية بعد مقام السيستاني (آية الله الفيض، النجفي، محمد سعيد الحكيم) برهن فعلاً انه قادر على تسنم عرش السيستاني.

وقد ردد معظمهم اصرار السيستاني على وجود عراق واحد وغير طائفي ولكنهم يبدون اليوم مهمشين تماماً بسبب شهرة السيستاني.

وبالتأكيد فان افتراض قيامهم بالذهاب الى ابعد مما ذهب اليه السيستاني كما في مسألة الدفاع بشكل فاعل عن وحدة العراق الوطنية وسيادة اراضيه يبدو بعيد المنال في هذا الوقت.

يمكن ان تكون النتيجة حدوث فراغ سلطة لما بعد غياب السيستاني في التشيع العراقي (وطبعاً العالمي) مع تنافس واضح بين العديد من المجتهدين وربما شن حملات متزايدة على مبادئ المدرسة التقليدية من الاجيال الشابة، يمكن ان تستمر احد الثوابت في التشيع العراقي في القرن العشرين، ان الشيعة في العراق قد اظهروا بشكل منسجم تفضيلهم ان تكون القيادة من النجف بغض النظر عن مقام المراكز الشيعية العلمية خارج العراق. يمكن ان تبرز شخصية (محمد اليعقوبي) - رجل الدين المرتبط بحزب الفضيلة واحد اتباع الراحل محمد الصدر الثاني ليصبح

شخصية هامة، فهو اليوم الوحيد الذي يجمع بين مكانة المجتهد المعتبرة مع رغبة وقدرة للاضطلاع بدور سياسي مباشر وهذا بالضبط ما يفعله الزعيم الايراني الامام علي الخامنئي وهذا ما غذاه ودفع به استاذة محمد الصدر من خلال الربط والجمع على الطريقة الخمينية بين السلطة الروحية والسلطة الدنيوية ولكن في قالب مخصص للساحة العراقية .

ويندرج في هذا الاطار امكانية التشيع وخلال السنوات القادمة في تحقيق درجة غير مسبوقة من المؤسساتية في السياسة العراقية وذلك من خلال المحكمة الدستورية.

يبدو ان هذا الشيء لم ينضج بعد في الوقت الحاضر ولكن ومع تمتع الاسلاميين بالنفوذ الكبير في البرلمان العراقي، فلديهم القدرة ليحولوا المحكمة الدستورية الى آلية رفض فاعلة ضد أي تشريعات تتناقض مع الاسلام، وتكون لديهم الكلمة الاخيرة حول جميع القوانين التي يصوت عليها البرلمان العراقي، وبناء على ما تقدم فإن هذا التطور ينطوي على منعطف حاسم بهذا الشأن بسبب ان القوى الغربية المتواجدة في العراق كانت تنوي احداث هالة كبيرة في الاختلاف المزعوم بين ايران والعراق بحيث لا يطالب معه رجال الدين بالحكم في بغداد، ومن اجل الحفاظ على هذا التفسير، يبدو انهم اساءوا تقدير الرغبة نحو التشريعات الاسلامية والتي يشترك فيها شريحة واسعة من الشيعة العراقيين - سواء انصار مقتدى الصدر او المتمسكين بالسيستاني، ويبدو ايضاً انهم بالغوا بشأن الاختلاف بين النظام الذي يتحكم به رجل دين بمفرده وبين نظام تقوم هيئة من رجال الدين بالتحكم بتشريعاته في نهاية المطاف ومحكمته الدستورية العليا ربما ستكون غير منتخبة وتعتمد على الفقيه الاعلى الخفي. وبلحاظ حقيقة ان غالبية السكان في كلا البلدين يجمعهم الهدف النهائي بوجود مجتمع يحكمه الشرع الاسلامي، رغم التفسيرات المتقلبة والمتغيرة لمفهوم ولاية الفقيه وبالتالي فإن النظام الجديد في العراق سيشترك بعدة صلات وخصائص مع الجارة ايران وذلك من دون الدخول في صراع مع ما يسمى بالعلماء الصامتين في النجف.

